

لهذا الوجه اذا لم يسمه وعن الوحي يا قبه غيبه فادعيه بغيره
 فاحش واقام لهوا بها بينة على ذلك وهو الواقع هل يقبل وينقض اليه
 نظير اليه وهل اذا قام المشتري ايضا بينة بانه بالعدل تنوع بينه
 ام بينة الغيب **اجاب** نعم تقبل البينة على ان كان بالعدل واذ تعاقبت
 الغيب وبينة العدل بينة الغيب اول قال في البرازية برهن الوحي
 الشافعي ان الوحي الاول كان باعه بغيره فاحش وابع اعقار المتروك
 لفضا الدين وجوه المقبول يقبل ويطلب البيع استمر ومسئلة تقدم
 بينة الغيب مذكورة في البرازية وللخاصة ومقتل الاحكام وغيرها
 وهو الوجه الذي عليه الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضحة للصحف
 الاقول كان عليه العول **سئل** فيما اذا لم يجز بيع والبيع بالقران
 ويطالب الوجه الشرعي ورد بعد سنتين الى اليه بعد بلوغه او قبل هل
 يلزم له اجرة ام **اجاب** ظاهر الرواية للقول لان سكه يتاويل الملك
 ومن الحق دار اليه بالوقت واصل اجر المثل والله اعلم **سئل** في وصي
 انما باع نصفه ارض له مشغل على اشجار بنين وغيب وغير ذلك ليجل
 بنين كل ربع منه موطى السنة وسلك للشرى وصار باع ما غلبته
 ويبيع للوحي اخر كل سنة ربع الغيب حتى استوفى الوحي الثمن واستقر
 باكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وله الاتمام فادعوا على المشتري بطلان
 شرائه لعدم التصريح والرجوع بما استكمل من ثمنه هل يصح دعواهم
الاجاب نعم عدم جواز بيع عقار اليه عند المشتريين اللها
 الى غنم لافضاه لها الا من غنم كقصة اودين لا يقض الامم اوقفه
 في يد متعلبا او كانت غنم لائق مؤنته او بيع بضعف فتمت وضع
 في الشان ارضانية فتلا من المتفق ان يبعه ولما هذه باطلت علم
 ذلك في عواهر الطلاق والرجوع مما اكله المشتري وجبت الاستسوع
 له ما ادعوه صحبة يجب سماعها ونقض بوجها وهو صحاب
 ما استهلكه المشتري واذ البيع باطل حكمه حكم العزم وما لا يشترط
 محتمر ورد فيه من الديات والاحاديث ما يوقف من ثوبه الله على
 غاية الشكر وبهاية الاسف لما اشتم العظمى على حرمه اجتمعت
 الهم والله اعلم **سئل** في الميراث هل يملك بيع مقبول اولادهم
 ام لا وهل الميراث العزم في الارض المحكوة من قبيل المتقول يجوز
 بيعه اذا قلته بجواز بيع المتقول **اجاب** نعم عليك ذلك قال في
 فتح العقار شرع تنوير الابصار ما قلنا عن الفصول العاريا اذا ما

الرجل

الرجل وبصالحه كان الامية وهو ليد بيع العرض والشرايين ومثله
 في اغلب الكتب وذلك بشرط ان لا يكون بالاعتبار بالناس في بيعه كما
 مصر به في عمارة الكتب والشتر من قبيل المتقول لان قبيل العقار كاصح
 رقي اليه بقلع من الامية النجار وانما يطل من جعل الباء والحق العقار
 حيث قال وقد علق بعض المصنفين جعل الخيل من العقار وانما يطل به
 وبه فلم يرجع كما وادعتي والله اعلم **سئل** في وصي باع من اليه
 الموضوع في ارض الوقت المختارة هل يجزى الوصي كاحتياج عقاولة
 ام **اجاب** لا يحتاج الى ذلك لان الشتر من قبيل المتقول ربع الوحي يقبل
 اليه جاز ولو كان العقار لانه محموظ بغيره والتكليف كذلك والله اعلم **سئل**
 في وصي لملك اذا اشترى لنفسه ثمان مائة التمن من نفسه هل يجوز له ان
اجاب لا يجوز كخاصة في الخلاصة معزيا في نظر الزينة وبسبب الالة
 وكيل الوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا من لا يقبل شهادته وكذا في العوايد
 الرئيسية فتلا عن جميع حكم وفي البرازية بيع وصي لالاب الوصي المتأخر لانه
 وكما من نفسه ان يقع ظاهره كبيع ما يبايعه تسعة عشرة او ثمانية
 مائة وعشرون تسعة جوار وهذا ما يحفظون به بغيره من نفسه
 احتراز عن ثمانية من الفاضل والله اعلم **سئل** في صغيرة مائة وك
 لها اسباب جاز حبرها ام انها انطلسا منها فذكر ابو جهمان باعها لواقف
 شها عليها في حال حياتها هل يقبل ثمنه بيمينه في ذلك حيث يفتي مسلم لا
اجاب نعم يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كان يفتي حمله في تلك المدة
 كما في البرازية والله اعلم **سئل** في وصي قاض على اتمام اقاله الفاضل لهم
 ناطرة فانفق عليهم الوحي واللام تنكر هل المتقول قول الوحي في المصروف في مقدم
 والا تكون المخصص الم **اجاب** القول قول الوحي بيمينه فيما مضى على
 الشقة عالم بلذم المظاهر والوصي الا يفراد بالفتنة مع كونهم ناطرة
 ولا يكون خصما في ذلك والمالكه والله اعلم **سئل** هل يقبل قول الوصي
 اذا يفتي من ماله عليه الرجوع بام **اجاب** قول الوحي ما يعتد به والاعتداف
 اذ لم يكن فيه رجوع على الما اذا اكلها فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى ادين
 في مال الصغير ولا يقبل الا بالبينه كما في الخلاصة ويصح والله اعلم **سئل**
 في رجل وقع لموضعة او حاصنة بنسبه درهم من ماله هل يرجع في مالها
 ام لا **اجاب** لا يجب له شيئا ويشهد والله اعلم **سئل** في رجل اقام المأذون
 على ربه ولم يعرف من اذ ذلك بفتنة ثم فرض له اجرا في مقابلته لعلت اول
 عن المدة الماضية الى اليه عن المقتضى هل له ذلك **اجاب** ليس له ذلك

King Saud University

Copyrighted material